حجاجيّة العوامل اللّغويّة في الخطاب الصّوفي

The argumentation of linguistic factors in the Sufi discourse

د-هشام فرّوم[1,*]

[1]جامعة الشّاذلي بن جديد، (الجزائر)، hichamferroum@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/05/05 تاريخ المراجعة: 2021/06/05 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تمتاز اللّغة العربيّة بإمكانات متنوّعة تؤهّلها لتحقيق وظيفتها التواصليّة بشكل سلس مميّز، ومن هذه الإمكانات ذات الطّاقة الحجاجيّة الكبيرة، نجد العوامل الحجاجيّة الّتي تعمل على تكثيف المكوّنات الحجاجيّة وتقييدها داخل ملفوظ حجاجيّ معيّن، بالربط بين الحجّة والأخرى. تدخل على الإسناد مثل أساليب الحصر والقصر والنفي والتوكيد، إضافة إلى المكوّنات المعجميّة الّتي تحيل في الغالب إحالة غير مباشرة، مثل (منذ) الظرفيّة، و(تقريبا) و(على الأقل) و(ربّما) و(كاد) و(قليلا) و(كثيرا)، وغيرها من الأدوات الّتي توفّرها اللّغة العربيّة.

الكلمات المفتاحية: الحجاج، الإقناع، العوامل اللّغوية، الخطاب الصوفي، الاستراتيجية الخطابية.

Abstract:

The Arabic language is distinguished by that it has various capabilities that qualify it to achieve its communicative function in a distinctive smooth manner, and from these capabilities of great orbital energy, we find the pilgrimage factors that work to intensify the orbital components and restrict them within a specific pilgrim file, by linking one pilgrimage to the other. Interference with the isnad such as the methods of restriction, shortening, negation, and affirmation, in addition to the lexical components that often refer to an indirect reference, such as (since) adverbial, (almost) and (at least) and (perhaps), (cad), (a little) and (A lot), and other tools provided by the Arabic language.

***Key words**: Pilgrims, persuasion, linguistic factors, Sufi discourse, discursive strategy.*

* المؤلف المراسل.

أوّلا: تقديم:

إنّ المتكلّم حين يوجّه ملفوظه توجيها حجاجيا؛ فإنّه يفعل ذلك عبر وسم هذا الملفوظ وسما حجاجيا. ويكون هذا الوسم الحجاجيّ بتضمين الملفوظ بمجموعة من العلامات والإشارات الّتي تحدّد كيف ينبغي تأويله؟ وأيّ معنى يجب إسناده إليه؟

وتعدّ العوامل من ضمن أهمّ المواضع التي ينعكس فيها هذا التوجيه الحجاجيّ؛ بل إنّ سائر المظاهر الحجاجيّة الأخرى ترد في الغالب متفاعلة مع الروابط والعوامل.

انطلاقا من هذا اهتمّ علماء اللسانيات وعلى رأسهم (**أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot**) بظاهرة العوامل الحجاجيّة، نظرا لما تحدثه من انسجام وترابط داخل النّص الحجاجيّ، وقيادة المستمع إلى الاتّجاه الّذي يريده المتكلم. تقول (**آن روبول Anne Reboul**): "قد أدّت أعمال **ديكرو** إلى شيوع الروابط التداولية أو الخطابيّة في علم الدّلالة وفي التداولية أساسا"[1].

وقد كانت تتمركز هذه الأدوات أساسا في أبنية اللّغة وهي على أشكال مختلفة، تبعا للمجال الّذي ترد فيه، وتبعا للوجهة الحجاجيّة، فإذا كانت "محددة بالبنية اللّغويّة[2]؛ فإنّها تبرز في مكوّنات متنوّعة، ومستويات مختلفة من هذه البنية، فبعض هذه المكوّنات يتعلّق بمجموع الجملة؛ أي هو عامل حجاجيّ في عبارة (ديكرو)، فيقيّدها بعد أن يتمّ الإسناد فيها، ومن هذا النّوع نجد: النّفي والاستثناء والمفرّع والشّرط والجزاء. ونجد مكوّنات أخرى ذات خصائص معجميّة محددة، تؤثّر في التعليق النحويّ، وتتوزّع في مواضع متنوّعة من الجملة، ومن هذه الوحدات المعجميّة حروف الاستثناء بمختلف معانيها (بعض، كلّ، جميع)، وما اتّصل بوظائف نحويّة مخصوص، كحروف التعليل أو ما تمخض لوظيفة من الوظائف قط وأبدا"[3].

كلّ هذه المكوّنات اللّغويّة، لها دور فعّال في تحقيق الوظيفة الحجاجيّة. وهي في الحقيقة -كما أسلفنا-على نوعين: روابط حجاجيّة، وعوامل حجاجيّة.

ثانيا: الحجاج بالنّفي:

النفي أسلوب لغويّ تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يستعمل لرفع ما يتردّد في ذهن المخاطب، وهو "الإخبار عن ترك الفعل"[4]، ويعدّ بابا من أبواب المعنى، يهدف به المتكلّم إلى إخراج التركيب اللّغويّ من حكمه المثبت إلى ضدّه، وتحويل المعنى الذّهني الإيجابيّ إلى خلافه. وهو أسلوب يحمل معنى عقليا مشتركا بين جميع العقول، يفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة، ولا يكن إلاّ بأداة تُشعر بالنفي.

يقتضي النفي ركنيين أساسين: هما المنفي، والمنفي عنه، يدخل في كلّ لغة بشريّة؛ إذ معناه من المعاني البُدائيّة التي يفترض أن تعرفها كلّ لغة منذ طفولتها.[5]

وقد مثّل النّفي مبحثا مشتركا بين البلاغيين والنّحاة، ولئن اعتبره البلاغيون وتحديدا أهل المعاني شقا للإثبات في الخبر، فعالجوا علاقته بالإثبات، فإنّ النّحاة عالجوه من منطلق في الدّرس مغاير ذي أصول بنيوية فاعتنوا به، وأحصوا حروفه ومقولاته.

ودون عودة لطرح وبسط هذه القضايا، نكتفي ببيان كيف أنّ النّفي عامل حجاجيّ يحقّق به الباثّ وظيفة اللّغة الحجاجيّة، المتمثّلة في توجيه المتلقّي إلى النتيجة (**ن**).

لقد حصرت العربيّة حروف النفي من قبيل (لا، لن، لم، ما، ليس،..) وهي قرائن لفظيّة مهمّة[6]، تشترك جميعها في الدّلالة على معنى وظيفي خاص (النفي)، إلى جانب المعنى الوظيفي العام.[7] ويتمثل الربط بالأداة في أنّ معناها "ينسحب على كلّ ما دخل في حيّزها من عناصر الجملة، أي أنّ كلّ ما دخل في حيّز النفي فهو منفي، واشتراك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدّم الأداة، يجعل الأداة سببا في هذا الاشتراك؛ بمعنى أنّها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكها في معنى النفي، فأحكمت الصّلة بين هذه العناصر، فلم يعد يخرج عن معنى النفي منها شيء، إلاّ أن يكون ذلك بأداة استثناء أو استدراك أو نحوهما "[8].

على هذا فإنّ أسلوب النّفي بكلّ عناصره يشكّل دافعا ومحفّزا للمتلقّي على الاقتناع بقصد المتكلّم المصرّح به، من خلال توجيه أداة النّفي للملفوظ الوجهة الّتي يرغبها المتكلّم أو إلى النتيجة الّتي يريدها، وهذا ما يؤكّده قول (**أنسكومبر J. Anscombre**): "يوجد في اللّغة صرافم؛ عوامل حجاجيّة، تسدّ الملفوظ، وتبدّل توجّه أقسام النتائج المرتبطة بالجملة في الملفوظ في بدايته"[9].

ومن الأمثلة على عامليّة أداوت النفي حجاجيا في "**المثنويّ العربيّ النوريّ**" نأخذ النماذج التالية:

1- النموذج الأوّل:

يقول **النُّورْسِيّ**: "... يا نفسي! هذا الوجود الّذي سكنته ما هو صنعتك حتّى تتملّك، وما هو لقيطة التقطتها حتى يُتمَلّك، وما هو نتيجة تصادف أعمى، واتفاقيّة عوراء، وأسباب جامدة حتّى يُقتطف ويُتملّك. وليس شيئا رخيصا بلا أهميّة تافها سدى أعرض عنه مالكه حتّى تأخذه وتتملّكه بل هذا الوجود لعجائب صنعته وغرائب نقشه يدلّ على أنّه خرج من يد صانع حكيم مهيمن عليه دائما"[(10)].

يتضمن هذا النصّ أداتان للنفي هما (ليس) و(ما).

فـ (ليس) تستخدم لنفي الحال أو لمطلق النفي؛ أيّ للنفي في جميع الأزمنة حسب الجملة الواقعة بعدها. و(ما) فهي تشبه (ليس) في النفي -كما في هذا النّص-؛ حيث تدخل على الجمل الفعليّة، ولا تترك أثرا على الأفعال، وتدخل على الجمل الاسميّة؛ حيث تحوّل الجملة الاسميّة من الإثبات إلى النّفي. واعتبرها البعض بأنّها تعمل عمل (ليس) إذا كان معناها كمعناها.[11]

كما أنّ تماثل الحركة الّتي تقتضيها (ما) وتلك التي تقتضيها (ليس) على المسند، جعلتهما يعملان نفس العمل، مع بقاء بعض الفروق الوظيفيّة بينهما.[12]

لقد قام **النُّورْسِيّ** بتكرار النفي مستغلا عامليّة النفي بـ (ما) واصطباغها بمعنى (ليس)، ثمّ عطف عليها (ليس)، فحقق بذلك فعاليّة حجاجيّة مزدوجة في عرض وجهات حجاجيّة متعددة:

(نفي تدخل الإنسان في صناعة الكون)، (نفي أن الكون لقيطة)، (نفي أنّه جاء بالصدفة)، (نفي أنّ الكون والوجود رخيص لا أهمية له).

ح4 (نفي أنّ الكون والوجود رخيص لا أهمية له)

ح3 (نفي أنّه جاء بالصدفة)

ح2 (نفي أن الكون مجرد لقيطة)

ح1 (نفي تدخل الإنسان في صناعة الكون)

} ن =

الكون له ربّ ومالك يحكمه

ويدير شؤونه هو فقط دون سواه

ليوجّهها وجهة حجاجيّة واحدة، نحو نتيجة واحدة. فكان هذا الأسلوب الحجاجيّ توسّعا للإمكانات الحجاجيّة اعتمادا على ما قدّمه من حجج متراتبة.

إنّ عامليّة النّفي الحجاجية -هنا- لا يمكن إدراكها إلاّ بإدراك النتيجة الّتي يريد الباثّ توجيه[13] جمهوره إليها كون "كلّ تلفّظ لو وظيفة حجاجيّة... ويرنو إلى توجيه المتقبّل نحو نتيجة محددة"[14].

والنّفي باعتباره تلفّظا على تلفّظ؛ فهو توجيه على توجيه، لذلك بمجرّد إدماج عامل النّفيّ تتحدد النتيجة (ن) بسرعة، ولا يجد المتلقّي حرجا أو كدّا في إدراك المفهوم. وهذا ما يساعد على تحقيق التأثير وبلوغ الإقناع. ثمّ إنّ عامل النّفي كمفهوم زيادة على وظيفته التوجيهيّة في الخطاب الحجاجي، فإنّ له قيمة مضافة، تتمثّل في أنّه ضروريّ لوصف البنية الدّلالية العميقة للملفوظ الّذي يبدو غير منفيّ.

2-النموذج الثّاني:

يقول **النُّورْسِيّ**: "إنّ الذرّة والجزء ليست بأقلّ جزالة من النّجم والنّوع والكلّ"[15].

لقد شكلّ النفي بالأداة (ليست) دافعا ومحفّزا قويا للمتلقّي على الاقتناع بقصد المتكلّم المصرّح به والمتمثّل في أنّ الله سبحانه وتعالى هو القادر على كلّ شيء بقدرة لا نهاية ولا حدّ لها. وبوجه من الوجوه تتساوى بالنسبة إلى هذه القدرة الذرات والنّجوم، والجزء والكلّ، والفرد والنوع، بسرّ قوله تعالى: ﴿**مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾ [**لقمان، آ 28**]. وفي هذا نفي كينونة القصور عن الله سبحانه وتعالى نفيا شاملا مستغرقا في قدرته أن يجعل النّجم والذّرة سواء.

3-النموذج الثّالث:

يقول النُّورْسِيّ:

1-"لا يمكن وجود الشمس بلا نشر ضياء، كذلك لا يمكن الألوهيّة بلا تظاهر بإرسال الرّسل".[16]

2-"لا يمكن سلطان بلا مكافأة للمطيعين، وبلا مجازاة للعاصين".[17]

في هاذين المثالين دخلت (لا) النافية على الفعل المضارع (يمكن)، لكنّها "لم تقيّده بزمن"[18]، وإن كان النحويّون يرون أنّها تخلّصه للاستقبال. كما ذهب إلى ذلك سيبويه (ت180ه) حين قال: "إذا قال هو يفعل، ولم

يكن الفعل واقعا، فنفيه لا يفعل، وإذا قال ليفعلنّ فنفيه لا يفعل، كأنّه قال: والله ليفعلنّ فقلت والله لا يفعل"[19]. وتبعه في ذلك ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: "أمّا (لا) فحرف ناف أيضا، موضوع لنفي الفعل المستقبل"[20].

لكن أسلوب النفي كما جاء في نصيّ **النُّورْسِيّ**، هو نفي في الزّمن المطلق: (لا يمكن نشر الضياء في غياب الشمس)، (لابدّ لبيان الألوهيّة من رسل)، (السلطان الحقيقي يكافئ المطيع كما يجازي العاصي).

إنّ نجاعة أسلوب النفي في هاذين المثالين، يضعنا في مستوى الردّ على الرّأي المعاكس، الّذي قد يصوغه المتلقّي صياغة إثباتية تتعارض مع الصياغة المنفية.

قد يكون الضياء ⟵ في غياب الشمس

قد تكرّس الألوهيّة ⟵ في غياب الرّسل

قد يوجد سلطان ⟵ لا يكافئ ولا يجازي

يفهم هنا الحجاج بشكل جليّ على أنّه طلب لتسليم الجمهور وضمان أدائه لعمل معيّن، والحمل على الإتيان بأفعال جديدة أو على الأقل تغيير المواقف والأحكام والمشاعر.

ثالثا: الحجاج بالتوكيد:

التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله.[21] وبعبارة أخرى هو أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته ويسمّ إعادة.[22]

ويطلق التوكيد اصطلاحا على معنيين:[23]

أحدهما: التقرير؛ أي جعل الشيء مقرّرا في ذهن المخاطب.

وثانيهما: اللّفظ الدّال على التقرير؛ أي اللّفظ المؤكّد الّذي يقرّر به.

وهو ما قصدوه بقولهم: "التأكيد لفظ يفيد تقويّة ما يفيده آخر، وهو أعمّ من أن يكون تابعا له"[24]. ويعرّفه "**عبد القاهر الجرجانيّ**" كمفهوم يقوم على إعادة المعنى بقوله: "التأكيد أن تحقق باللّفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك"[25].

والتوكيد بالمعنى الاصطلاحيّ الّذي سنتناوله في هذه الدراسة هو كلّ ما يكسب المعنى قوّة ويزيده ثباتا وتمكّنا في النفوس في ظلّ الأغراض الّتي وضعت له والّتي منها ما ذكره السيوطي:[26]

أ-التقرير: تقرير المسند إليه، وتحقيق مفهومه؛ بحيث لا يظنّ به غيره. نحو: جاء زيد زيد.

ب-دفع توهّم السهو: إذا خاف المتكلّم أنّ السّامع ظنّ به السّهو، فأسند الحكم إلى غير من هو له نحو المثال السابق.

ج-دفع توهّم المجاز: نحو: "جاء الأمير نفسه"، دفعا لتوهّم أنّ إسناد المجيء إلى الأمير مجازا، وإنّما الجائيّ بعض خدمه.

د-دفع توهّم التخصيص وعدم الشّمول: نحو: "جاء القوم كلّهم" دفعا لتوهّم أنّ الجائي البعض، وعبّر عنه باللّفظ الدّال على الكلّ.

إنّ الغاية من التوكيد إظهار التأثير والإقناع في المتلقّي، وهي غاية تداوليّة حجاجيّة في المقام الأوّل. فالمعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فإذا كانت الجملة خالية من المؤكّدات يراد منها الإخبار، وإذا زيد فيها مؤكّدا واحدا، فإنّه يراد منها الإخبار وإثبات ما بعدها، ودفع الشكّ، والظنّ. أمّا إذا زيد فيها أكثر من مؤكّد يراد منها الإخبار، وإثبات ما بعدها دفعا للإنكار. "فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه. وقولهم: إنّ عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل. وقولهم: إنّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه. فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"[27]. مع زيادة في المعنى في كلّ منها. وهذا يحيلنا بالضرورة إلى ربط معاني التوكيد بالمقام وبحال السّامع وهي كما حدّدها البلاغيّون:[28]

أ-أن يكون خالي الذّهن من الحكم، وفي هذه الحال يُلقى إليه الخبر خاليا من أدوات التوكيد.

ب-أن يكون منكرا مترددا في الحكم طلبا أن يصل إلى اليقين في معرفته، وفي هذه الحال يحسن توكيده له ليتمكّن من نفسه.

ج-أن يكون منكرا له، وفي هذه الحال يجب أن يؤكّد الخبر بمؤكّد أو أكثر على حسب إنكاره قوة وضعفا.

وعليه إنّ التوكيد يتّفق ومبدأ الاقتصاد اللّغوي، من حيث أنّ لكلّ توكيد متطلّباته وقوانين تحكمه بعيدا عن الاعتباطيّة والعشوائيّة. إذ أنّ عدد المؤكّدات أو درجة التوكيد تأتي متناسبة مع درجة الشكّ أو الإنكار، فإن كان المقام يتطلّب مؤكدا واحدا وجاء المتكلّم بمؤكّدين فإنّ ذلك يعدّ زيادة في الجهد لا جدوى منها. كما أنّه إذا تطلّب الموقف التوكيد -كأن يكون السّامع شاكا أو منكرا -وجاء المتكلّم بكلامه خاليا من المؤكّدات طلبا الاختصار كان كلامه مخلا؛ ولذلك ارتبط التوكيد بسياقاته الملائمة لشكله اللّغويّ ولمضمونه الدّلاليّ. فإن قصدوا مجرّد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، وإن أكّدوا فبالاسميّة ثم بـ (إنّ)، ثم بها وبـ (اللاّم). وقد تؤكّد الفعليّة بـ (قد). وإن احتيج بالقسم مع كلّ من الجملتين[29]. وغيرها من أساليب التوكيد وأدواته المتعددة.

التوكيد في "المثنويّ العربيّ النوريّ":

من خلال استقراء استعمال أسلوب التوكيد في المدوّنة، تبيّن أنّ (إنّ) هي أكثر الأدوات حضورا وأكثرها استعمالا. ثمّ إنّ تتبّع السياقات الخطابية التي اعتمد فيها **النُّورْسِيّ** على دلالة التوكيد بـ (إنّ) تكشف قوّة دلالتها على هذا المعنى (التوكيد) لاستخدامها في قضايا يقينيّة تتعلّق بطرق النّجاة من النّار، وما تعلّق بالجزاء، وقضايا

التخويف والترهيب والترغيب، والإيمان بالقضاء والقدر، واليوم الآخر، والإيمان المطلق بصفات الله وأسمائه. إلى غير ذلك من الأمور الّتي تحتاج إلى تصديق وطمأنينة من السّامع في تقبّله للخطاب مهما كانت الجهة الّتي صدر عنها.

يقول **النُّورْسِيّ**: "إنّ القرآن مؤسّس لهذا الدّين العظيم ولأساساته"[30].

القرآن مؤسّس

المسند إليه (اسم) ⟵ المسند (صفة فاعل)

فقوله (مؤسّس) المراد منه أنّ القرآن مدار الإسلام وجوهره؛ إذ هو الحامل لكلّ تعاليمه ومعتقداته، وهو الجامع لكلّ مفاهيمه وحدوده، فلا إسلام دون قرآن.

لقد صدّر هذه الجملة بأداة التوكيد (إنّ)، ولو حذفنا هذه الأداة من الجملة لاقتصرت دلالتها على الإخبار. لكن **النُّورْسِيّ** لم يرد بهذا التركيب مجرّد الوصف والإخبار، بقدر ما كان يريد دفع الشكّ والظنّ عن قيمة القرآن وتثبيت مكانته في ذهن المتلقّي، خصوصا أنّه يستهدف متلق غُيّرت معتقداته وطُمست معالمه؛ متلق حائر لا هو بالإسلام وكتابه متمسّك، ولا هو بغير الإسلام مقتنع. لذا فتأكيد الخبر بـ (إنّ) دفع للشكّ والظّن، وتقويض للتكذيب، وتثبيت للفكرة.

يمكن للمتكلّم بوساطة هذا المؤكّد توجيه ذهن المتلقّي إلى الوجهة التي رسمها له في الإقناع. وذلك لما لـ (إنّ) من تأثير في التركيب، وأثر في الجملة؛ فهو حرف ولكنْ بوضعه الموضع الصّحيح يحسّن الجملة ويعطيها حلاوة ويكسبها طلاوة واتساقا في النظم ودقّة في المعنى.[31]

إنّ التوكيد بهذا الشّكل يمثّل أسلوبا حجاجيا يستند إليه المحاجج، ليجعل المتلقّي يسير في الاتّجاه الّذي يرسمه له. فإنّنا لو حذفنا التوكيد من هذه العبارة لتحوّلت إلى عبارة إخباريّة خالية من أيّ طاقة حجاجيّة.

ويستعمل النُّورْسِيّ أكثر من مؤكّد أحيانا، ليجعل المتلقّي يسلّم له بما عرض عليه سلفا من حجج، أو ينوّع في أدوات التوكيد بغية توسيع آفاق المعنى، حتى يكسب عددا أكبر من المتلقّين.

يقول النُّورْسِيّ: "إنّك قد تفهمت من الدّروس السّابقة أنّ القرآن الّذي جاء من خالق هذه السموات، ... يعرّف لنا ربّنا وربّ العالمين"32.

لقد تصدّر هذا النّص أداتان للتوكيد (إنّ) و(قد). جاءت الأداتان للانتقال بالمعنى إلى مستوى التحقق فلا مجال للتكذيب أو الإنكار فالأمر واقع.

وقد دخلت (قد) تقريبا للماضي من الحال، وهي في حقيقتها لاصقة من لواصق تختص بالأفعال، وقد ذهب الزمخشري إلى القول إنّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، أفادت أنّه واقع لا محالة.[33] وشرح ابن هشام هذا الرأي بقوله: "وجهة أنّها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد، مقتض لتوكيده وتثبيت معناه"[34].

جاءت في هذا النّص لتحقيق المعنى؛ والمقصود أنّك أيّها الإنسان قد تيقنت وأدركت ممّا سبق ذكره وشرحه وبسطه، أنّ القرآن شاهد على وجود ربّ العالمين جميعا، وأنّه السبيل الأوحد لمعرفة الله جلّ وعلا.

كما اجتلب **النُّورْسِيّ** على مستوى هذا النّص (أنّ) الدّالة على المصدريّة والتوكيد، لتحقيق المعنى المقصود وتثبيته؛ من حيث هي الأخرى تؤكّد الجملة التي تليها وتساندها.

رابعا: خاتمة:

شكلت العوامل الحجاجية، آليات أساسية رافدة للحجاج في "**المثنويّ العربيّ النوريّ**"؛ حيث أبان **النُّورْسِيّ** من خلالها عن قدرة في الربط بين الأفكار والمفاهيم، وعموما فإنّه أراد باستخدام هذه الأدوات الاستجابة السريعة، والإقناع المباشر الّذي لا محالة واقع مادام يتضمّن حجاج اللّفظ والفكرة معا. ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

1. ما يمكن أن يستفاد من هذا العرض الموجز لأسلوب النفي في مستواه الحجاجي: أنّ من جماليّاته الاعتماد على ناحيّة الاقتصاد اللّغويّ، كما ظهر ذلك في "**المثنويّ العربيّ النوريّ**"؛ فهو يعتمد على تكثيف اللغة لتعطي مجالا أوسعا من الأفكار والمعاني، ويمكّن اللّغة من التطوّر، وبالتالي يبث حالة من الاطمئنان والقبول لمضامينه.
2. إنّ عامل التوكيد هو عامل حجاجيّ، تتجاوز طاقته الإخباريّة الإبلاغيّة مداها الإعلاميّ التوصيلي إلى مستوى التأثير والإقناع؛ من حيث هو طاقة توجيهيّة نحو المفهوم أو نحو النتيجة المقصودة. وهنا يكمن الاختلاف بين الجملة الحاملة لعامل حجاجيّ والجملة غير الحاملة لعامل حجاجيّ، وهذا بيّن ظاهر في درجة السلّم الحجاجيّ.
3. إنّ وظيفة العامل الحجاجيّ هي التوجيه والتضييق من مدى الغموض وتعدّد المعاني والاستلزامات الكثيرة التي تقع محاصرتها والحدّ منها حتّى يوجّه المتلقّي الوجهة المقصودة لإدراك النتيجة الدّقيقة.

خامسا: قائمة المصادر والمراجع:

1. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
2. تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناه، در الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،
3. ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، قدّم له ووضّح هوامشه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
4. أبو البركات بن أبي سعيد الأنباري، كتاب أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
5. أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، 2006.
6. أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن الكريم، دار المعارف، مصر، ط2، 1994.
7. بديع الزمان النورسيّ، المثنوي العربي النوري، شركة سوزلر للطباعة والنشر، 2006، مصر، ص 126.
8. بوزناشة نور الدين، الحجاج في الدرس اللغوي الغربي، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، 2000.
9. التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: أحمد حسن سبع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
10. القاضي الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403ه/1983م.
11. الزمخشري، تفسير الكشّاف، دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت، دط، دت.
12. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
13. السيوطي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، 1990.

14. السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، هامش: حلية اللبّ المصون على الجوهر المكنون، الشيخ أحمد الدمنهوري، دار الفكر، دط.
15. شكري المبخوث، نظريّة الحجاج في اللّغة، منشورات كليّة الآداب، منوبة، تونس، 1998.
16. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب ط، ب س.
17. عز الدين الناجح، العوامل الحجاجية في اللغة العربية، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 2011.
18. علي جارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
19. فاضل السمرّائي، معاني النحر، جامعة بغداد، 1990.
20. فاضل مصطفى السافي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
21. أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998.
22. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربيّة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
23. محمد ناصر الدّين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلاميّ، ط2، 1985.
24. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

هوامش وإحالات المقال

1- بوزناشة نور الدين، الحجاج في الدرس اللغوي الغربي، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، 2000، ص 186.

2- الروابط والعوامل الحجاجية هي المؤشر الأساسي والبارز، وهي الدّليل القاطع على أنّ الحجاج مؤشّر له في بنية اللّغة نفسها". ينظر: أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، 2006، ص 55.

3- شكري المبخوث، نظريّة الحجاج في اللّغة، منشورات كليّة الآداب، منوبة، تونس، 1998، ص 377.

4- علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، التعريفات، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، 1938، ص 219.

5- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص 246.

6- القرائن على نوعين: القرائن اللفظية (الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، النظام، الأداة، التنغيم)، القرائن المعنوية (الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعيّة، المخالفة). والاثنتان تدخلان ضمن القرائن المقالية، أمّا القرائن الحالية فتعرف من المقام. ينظر: تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناه، ص191.

7- يُراد بالوظيفة: المعنى المستحصل من الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليل أو التركيبي لهذا تنقسم الوظائف في اللّغة العربية على قسمين: أ حدهما: وظائف نحويّة. والأخرى: وظائف صرفيّة. ينظر: فاضل مصطفى السافي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ص 203.

8- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ج1، ص 178.

9- عز الدين الناجح، العوامل الحجاجية في اللغة العربية، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 2011، ص 133، 134، ص 47، 48 نقلا عن: *Anscomber, dynamique du sens et scalarité, colloque de cerisy,* 1987, p134.

10- بديع الزمان النورسيّ، المثنوي العربي النوري، شركة سوزلر للطباعة والنشر، 2006، مصر، ص 126.

11- يشترط النحاة لإعمال (ما) عمل (ليس) شروطا أهمّها:

أ- أن يتقدم اسمها على خبرها، فلو تقدّم الخبر أهملت، ولم تعدّ مما يلحق بـ(ليس).

ب- بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ(إلاّ) بطل العمل.

ج- ألاّ يفصل بينها وبين اسمها بـ(إنّ) الزّائدة.

د- ألاّ يتقدّم غير ظرف أو جار ومجرور، من معمول خبرها، فإن تقدّم خبرها بطل العمل نحو: ما طعامك زيد آكل.

هـ- ألاّ تؤكّد بمثلها فإن أكّدت، نحو: ما ما زيد قائم، وجب الرّفع.

و- ألاّ يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ(إلاّ) نحو: ما زيد شيء إلاّ شيء لا يُعبأ به. ينظر: سيبويه، الكتاب، 57/1، 122. المقتضب، 188/4. معاني الحروف، 88. المفصّل، 82. شرح المفصّل، 108/1. الجنى الدّاني، 322.

12- هناك فروق وظيفية بين (ما) و(ليس) يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- (ليس) و(ما) تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، إلاّ أنّ هناك خلافا في نسبة الدخول على الجملة الفعليّة؛ حيث إنّ دخول (ليس) عليها نادر، خلاف (ما) إلى درجة إدّعاء البعض اختصاصها بالجملة الاسمية. ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربيّة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 285.

ودخول (ليس) على الماضي والمضارع تخلّصها إلى الدّلالة على الحال إذا مطلقة وكذا دخول (ما) على المضارع ينفي معنى الفعل في الحال حال الإطلاق وغياب القرائن.

ب- تدلّ (ليس) أحيانا على نفي الحكم مجرّدا عن الزّمن وهذا كثير في الأحاديث النبويّة و أقوال الحكمة، من ذلك مثلا قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من غشّنا فليس منّا". حديث صحيح رواه مسلم و أبو داوود والترمذي و ابن ماجه وأحمد والبيهقي. انظر: محمد ناصر الدّين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلاميّ، ط2، 1985، ج5، ص 163.

ج- لا يصحّ وقوع (إنّ) الزائدة بعد (ليس) ويصحّ ورودها بعد (ما) على خلاف بين العلماء في إعمال (ما) وإهمالها. والجمهور على إهمالها.

د- (ليس) أشدّ من (ما)، فـ " (ما) لم تقو قوة (ليس) ولم تقع في كلّ مواضعها لأنّ أصلها أن يكون بعدها مبتدأ". ينظر: أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن الكريم، دار المعارف، مصر، ط2، 1994، ص 90.

هـ- (ما) لا تحتمل الضمير كـ (ليس). ينظر: أبو البركات بن أبي سعيد الأنباري، كتاب أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص 145، 146.

13- يمكن فهم التوجيه على أنّه مقتضى الاستئناف الّذي يشترطه النّفي، وعن كان أحيانا ملازما حتّى للجملة الابتدائيّة المنفيّة. ينظر: عز الدين الناجح، العوامل الحجاجية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 50.

14- م، ص، ن.

15- النورسي، المثنوي، ص 137.

16- م ن، ص 87.

17- م ن، ص 88.

18- فاضل السمرّائي، معاني النحر، جامعة بغداد، 1990، 4/ 501.

19- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 117/3.

20- ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، قدّم له ووضّح هوامشه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 33/5.

21- الجرجاني، القاضي علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م، ص71.

22- الكفوي، الكليات، ص 267.

23-.التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: أحمد حسن سبع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 1/ 83.

24- م ن، ص25.

25- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 177.

26- السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، هامش: حلية اللبّ المصون على الجوهر المكنون، الشيخ أحمد الدمنهوري، دار الفكر، دط، ص 64

27- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 315.

28- علي جارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 259.

29- السيوطي، البرهان في علوم القرآن، 241/2.

30- النورسيّ، المثنوي، ص 71.

31- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب ط، ب س، ص 315 وما بعدها..

32- النورسي، المثنوي، ص69.

33- الزمخشري، تفسير الكشّاف، دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت، دط، دت، 203/2.

34- ابن هشام، مغني اللبيب، 1964 1/ 159.